

النمو والتقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون

1. مقدمة

تشهد اقتصاديات دول مجلس التعاون بيئة إقليمية ودولية متغيرة. فعلى الصعيد الدولي ازداد ترابط اقتصاديات دول العالم مع تسارع وتيرة العولمة وما يتصل بها من تعاضم أهمية قطاع الاتصالات والمواصلات من ناحية، وظهور منظمة التجارة العالمية وانضمام معظم دول العالم إليها وما سيزرتب على ذلك من تراجع الحواجز الجمركية وغير الجمركية وانفتاح أسواق اقتصاديات العالم بعضها على البعض الآخر.

وضمن هذا السياق، لا بد من الملاحظة بأن حركة ما تسمى العولمة الاقتصادية ما زالت حتى الان تتسم بطابع التكتلات الاقتصادية. وعليه، أصبحت الدول الاقتصادية المتشابهة في هياكل اقتصادياتها تدخل في روابط اقتصادية متينة على غير ما كانت تشير إليه نظريات اقتصاديات التجارة التقليدية إلى أهمية اختلاف الهياكل الاقتصادية لتحقيق الروابط الاقتصادية والتجارية.

أما على الصعيد الإقليمي، فإن هناك سعى ومحاولات تبذل لإنشاء سوق خليجية موحدة. وهناك جهود دؤوبة لتذليل عقبات تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. ولكن يبدو انه ما تزال هناك قناعات في بعض أوساط القطاع الخاص أو القطاع العام لم تتبلور بوضوح

حول الأهمية الاقتصادية للسوق الخليجية الموحدة. على الرغم من ان الجغرافيا الخليجية تشكل الإطار الموضوعي المناسب لسوق خليجية اقتصادية مزدهرة. وربما يرجع عدم تبلور هذه القطاعات الى عدم المعرفة الواضحة بالمتطلبات الاقتصادية المستقبلية التي ستنتج عن تلك السوق على اقتصاديات القطاع الخاص. وكذلك يمكن القول بأن عدم تبلور هذا الوضع يرجع إلى عدم الاستعداد الكافي أو عدم وجود الرؤى الاقتصادية الواضحة حول كيفية التعامل وخاصة لمؤسسات القطاع الخاص في حالة ظهور السوق الخليجية الموحدة. وما يترتب على ذلك من حالات الانتظار والترقب لأدوار نشطة من قبل المؤسسات والأجهزة العامة للدول تجاه ما يمكن ان تتخذه من إجراءات إدارية أو قانونية وما قد يترتب على ذلك من تطورات سيتم التعامل معها في حينها بالشكل المناسب. ولكن الترقب والانتظار لن يؤدي إلا إلى رفع التكلفة في إعادة هيكلة هذه المؤسسات أو ربما القطاعات الاقتصادية وربما تكون فرص إعادة الهيكلة المناسبة قد أصبحت من الصعوبة القيام بها.

وعودة إلى جوهر موضوعنا الأساسي، فإنه من الأهمية التأكيد هنا - أو على الأقل هذا ما تشير إليه الأدبيات والدلائل الاقتصادية - بأن المدخل المناسب لاقتصاديات دول المجلس تجاه المستجدات الاقتصادية الجديدة هو المزيد من تعميق الروابط الاقتصادية بينها وتحقيق التقارب الاقتصادي Convergence مما يحافظ على ديمومة النمو المضطرد فيها.

وتهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على عملية التقارب الاقتصادي بين دول مجلس التعاون مع التركيز على مناقشة أهم التحديات التي تواجهها في العصر الحديث. ويكتسب موضوع التقارب الاقتصادي الإقليمي أهمية متعاظمة حيث تشكل هذه المسألة الرئيسية ضمن توجهات السياسة الرسمية لدول مجلس التعاون الخليجي وبالمثل يمكن الحديث عن ما تمثله هذه القضية من أولويات التطلعات المستقبلية لمواطني دول المجلس.

2. التقارب الاقتصادي: الإطار النظري

يرتبط مفهوم التقارب الاقتصادي بنظرية النمو النيوكلاسيكية. وينقسم التقارب الاقتصادي - ضمن مفهوم النظرية الاقتصادية - إلى نوعين: التقارب الأسمى والتقارب الحقيقي. يتمثل التقارب الأسمى في تقارب واستقرار الأسعار واللذان يعتبران شرطان أساسيان في تحقيق معدلات صرف مستقرة التي هي بدورها حالة ضرورية لتبني عملة نقدية موحدة. ولكن تقارب واستقرار الأسعار، في الحقيقة، لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير بيئة ماكرو اقتصادية موحدة ومستقرة وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على معدلات فائدة منخفضة ونسب منخفضة للعجوزات في موازنات الدول. وفي المقابل، فإن التقارب الحقيقي يشير إلى التقارب في نمو متوسط الدخل للفرد مع التأكيد على إعطاء وزن أكبر في معدلات النمو للدول الأقل حظاً اقتصادياً. ويجادل Barro and Martin (1991) إلى أن التقارب الحقيقي يمكن مناقشته من خلال مفهومين. المفهوم الأول ويُشير إلى تقارب متوسط دخل الفرد لكل دولة من دول مجموعة اقتصادية معينة تجاه المتوسط العام لدخل

الفرد لدول تلك المجموعة أو حالة التوازن Steady State لمستوى دخل الفرد في دول المجموعة ككل. أما المفهوم الثاني فيشير إلى التغيير في التشتت (dispersion) في متوسط دخل الفرد بين دول المجموعة (2).

وفي ضوء ما تقدم، يمكن ملاحظة بأن مفهوم التقارب الأسمى والحقيقي يتداخلان ضمن بعضهما البعض. فعلى سبيل المثال، يمكن القول بأن القيود التي تفرض من أجل المحافظة على عملة نقدية موحدة ستساهم ولاشك في تقليص درجة التفاوت في معدلات النمو بين تلك الدول. وكذلك يمن الإشارة إلى أنه على الرغم من الاهتمام المتزايد بالتقارب الأسمى والمتمثل في الحديث المستمر والمتكرر حول أهمية العملة النقدية الموحدة، فإنه يبقى القول بأن التقارب الحقيقي في معدلات النمو لمتوسط دخل الفرد وإنتاجية العمل هو الهدف الأساسي الذي ينبغي الاهتمام به وتبسيط الضوء عليه والتأكيد على أهمية تحقيقه.

3. التقارب الاقتصادي: مؤشرات الأداء الاقتصادي

ينبغي الإشارة في البدء إلى أن من أهم أهداف دول مجلس التعاون الخليجي تتمثل في تحقيق التقارب الاقتصادي. ولكن قبل مناقشة مدى التقارب الاقتصادي بين دول المجلس لابد من القول بان هذه الدول تشكل، في الواقع، مجموعة اقتصادية متميزة في العديد من الخصائص. ويشكل التقارب الجغرافي أحد العناصر الأساسية المكونة لهذه المجموعة الاقتصادية. فالتقارب الجغرافي يشكل المدخل المناسب لتعزيز التفاعلات والارتباطات

بين المجتمعات المتقاربة جغرافياً. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، تشكل الجذور المشتركة والروابط التاريخية كما تشكل الثقافة و التكوين الاجتماعي عناصر تعزز هذا التقارب الجغرافي، ويضفي النفط أهمية دولية متعاضمة على المجموعة الاقتصادية الخليجية. وعلى حد قول أحد المحللين السياسيين فإن النفط جلب لدول الخليج العربي الثراء وجعل شعوبه من أغنى الأغنياء. ولكن النفط جلب أيضاً العديد من المتاعب وخلق توترات جديدة غير مألوفة وعمق الخلافات الجغرافية. وفي ضوء كل ما تقدم، تأتي أهمية تحويل التقارب الجغرافي وما يرتبط به من عناصر أخرى تاريخية وثقافية إلى تقارب اقتصادي. بل أنه يمكن القول بأن التقارب الاقتصادي هو التحدي الأساسي المطروح أمام دول مجلس التعاون الخليجي في المستقبل المنظور. ولكن ما هي مؤشرات هذا التقارب الاقتصادي وكيف يمكن تحقيقه. هذا ما سوف تحاول هذه الورقة الإجابة عليه في الجزء اللاحق من الورقة.

يبين الشكل رقم (1) التقارب الحقيقي في مستويات متوسط الدخل للفرد لدول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بالمتوسط العام لدول المجلس خلال الفترة 1988-1997. ويشير نفس الشكل إلى أن مجموعة دولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت تزيد على المتوسط العام لدول المجلس بما يعادل تقريباً مرتين بينما تقع مجموعة دولة البحرين، المملكة العربية السعودية، وعمان في مستوى متقارب أو أقل من مستوى المتوسط العام لدخل الفرد لدول المجلس. ولقد شكل عام 1990 حالة استثنائية لدولة الكويت حيث انخفض متوسط دخل الفرد الى ما أقل من المتوسط العام لدخل الفرد لدول

المجلس. كما ويوضح الشكل (1) بأن هناك تقارب بين متوسط دخل الفرد بين سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية من ناحية، وبين دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. وفي المقابل، يتسم منحني متوسط الدخل للفرد في البحرين بالثبات حول المتوسط العام لدول المجلس بينما يشهد منحني متوسط الدخل للفرد في الكويت تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض مقارنة بمستويات دخل الفرد في بقية دول المجلس.

جدول رقم (1)
المتوسط العام والانحراف المعياري لمتوسط دخل الفرد لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في
الفترة 1988 - 1997

السنة	المتوسط الموزون	المتوسط (غير موزون)	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري النسبي %
1988	7661.9	10807.1	4723.9	43.7
1989	7918.3	11161.0	5040.4	45.2
1990	8330.4	10977.3	5278.4	48.1
1991	8745.2	12399.2	5410.9	43.6
1992	8738.0	11884.2	4836.2	40.7
1993	8761.1	12443.5	5213.8	41.9
1994	8641.0	12167.2	5063.4	41.6
1995	8561.7	12104.6	4964.5	41.0
1996	8533.8	11917.3	4795.4	40.2
1997	8490.9	11650.0	4477.1	38.4

أحتسب المتوسط العام والانحراف المعياري وذلك بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة من 1988 - 1997 بالأسعار الثابتة (أسعار 1992) بالمليون دولار أمريكي. انظر الكتاب الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي. إصدار منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. الدوحة، قطر 1999م.

ويشير الجدول رقم (1) إلى تطور المتوسط العام لمستوى دخل الفرد لدول المجموعة ككل بالإضافة إلى تطور مقياس الانحراف المعياري Standard deviation. ويتضح من بيانات نفس الجدول إلى أن المتوسط العام لمستوى دخل الفرد (غير الموزون)، بعد فترة من التذبذب في الفترة 1988 - 1992، قد شهد ارتفاعاً في الفترة من 1992 وحتى 1995 ومن ثم بدأ ينخفض في العامين 1996 - 1997. وفي المقابل يشير تطور مقياس الانحراف المعياري إلى زيادة التباين في مستويات متوسط دخل الفرد في الفترة من 1988 حتى 1991 وإلى التقارب في متوسط دخل الفرد منذ عام 1992.

وعليه يمكن القول بأنه منذ عام 1993 بدأت مستويات متوسط دخل الفرد تشهد تزايداً تدريجياً نحو التقارب. ويؤكد الجدول رقم (1) الذي يبين تطور مقياس الانحراف المعياري النسبي - نسبة إلى المتوسط العام السنوي لدخل الفرد لدول المجلس - تحرك متوسط الدخل للفرد نحو التقارب في الجزء الأخيرة من الفترة تحت الدراسة.

ويبقى القول بأن السؤال المطروح هنا هو: متى يقع هذا التقارب؟ وبمعنى آخر، هل يقع التقارب في فترة معدلات النمو العالية أو المنخفضة؟ وبالأخذ في عين الاعتبار معدلات النمو في الفترة تحت الدراسة، نجد أن التقارب الاقتصادي قد حدث ضمن فترة انخفاض المتوسط العام لمعدل النمو الاقتصادي لدول المجلس.

أما السؤال الأساسي ضمن مسألة التقارب الاقتصادي فيتمثل في مصادر هذا التقارب إذا كان موجوداً. ينبغي في البدء التمييز بين نوعين من مصادر التقارب. ففي الحالة الأولى يتعلق الأمر بالتقارب (التباعد) في متوسط دخل الفرد أو إنتاجية العمل. أما الحالة الثانية فتتعلق بالميل تجاه الإلحاق Catching up في مستويات الإنتاجية الكلية TFP. ويعنى الإلحاق في الإنتاجية الكلية ميل مستويات دخل الفرد إلى التقارب. بمعنى آخر، أن التقارب يمكن تفسيره من خلال الاختلاف في معدل نمو كثافة عوامل الإنتاج أو من خلال عملية الإلحاق TFP.

يبين الجدول رقم (2) تطور حجم الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة تحت الدراسة 1988-1997. ولقد تم احتساب متغير الاستثمار على أساس قيمة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتشير بيانات الجدول رقم (2) إلى أنه باستثناء عامي 1990 و 1991م، مثل حجم الاستثمار في حدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي. ولكن مؤشر الانحراف المعياري يبين أن هناك تزايد في التباعد بين معدلات الاستثمار لدول المجلس.

وللأخذ بعين الاعتبار موضوع كفاءة الاستثمار، فإنه من المهم التعرف عليها من خلال إنتاجية الاستثمار حيث يتم قياسها عادة من خلال نسبة الإنتاج إلى رأس المال real

output- capital ratio. وهذا المقياس يمكن التعبير عنه في هذه الورقة بنسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى الاستثمار الحقيقي - ويطلق على ذلك عادة بـ الكفاءة الحدية لرأس المال marginal efficiency of capital. ويوضح الشكل رقم (3) تذبذب منحنى هذا المؤشر لدول مجلس التعاون في الجزء الأول من الفترة تحت الدراسة بسبب غزو العراق للكويت في عامي 91/90 ولكن يتجه هذا المؤشر إلى الاستقرار فيما بعد مع حدوث انخفاض كبير في عام 1997. ويوضح نفس الشكل رقم (3) وجود نوع من التقارب لدول مجلس التعاون فيما يتعلق بكفاءة الاستثمار. وهذا ما يؤكد منحنى تطور مؤشر الانحراف المعياري النسبي كما هو موضح في جدول رقم (2). وفي ضوء ما تقدم، يمكن الاستنتاج بأن المناخ الاستثماري في دول مجلس التعاون يتسم بالتقارب. وعليه، يمكن القول بأن حركة رأس المال بين اقتصاديات دول مجلس التعاون لا تعتمد على التفاوت في كفاءة الاستثمار ولكن على عوامل أخرى.

جدول رقم (2)
المتوسط العام والانحراف المعياري للاستثمار في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة
1997 - 1988

السنة	الموزون $\frac{I}{G}$	غير الموزون $\frac{I}{G}$	الانحراف المعياري	الانحراف المعياري النسبي %
1988	0.200	0.190	0.036	18.2
1989	0.200	0.195	0.052	25.9
1990	0.203	0.194	0.030	14.6
1991	0.223	0.242	0.088	39.6
1992	0.220	0.219	0.039	17.8
1993	0.224	0.195	0.053	23.8
1994	0.193	0.184	0.058	30.2
1995	0.210	0.201	0.084	40.2
1996	0.207	0.205	0.093	44.8
1997	0.206	0.202	0.114	55.0

أحتسب المتوسط العام والانحراف المعياري للاستثمار لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وذلك بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الثابتة (أسعار 1992) بالمليون دولار أمريكي. الكتاب الإحصائي لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية. الدوحة، قطر 1999م.

جدول رقم (3)
المتوسط العام والانحراف المعياري لإنتاجية الاستثمار في مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي في
الفترة 1997-1998.

الانحراف المعياري النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط العام (غير موزون)	المتوسط العام (موزون)	السنة
-	-	-	-	1988
71.6	0.245	0.342	0.521	1989
-13057.1	1.410	-0.011	0.741	1990
-526.5	0.746	-0.142	0.007	1991
138.2	0.858	0.621	0.114	1992
155.8	0.681	0.437	-0.030	1993
133.7	0.235	0.176	0.075	1994
72.2	0.128	0.177	0.238	1995
79.5	0.242	0.304	0.344	1996
197.4	0.225	0.114	0.042	1997

تم احتساب المتوسط العام والانحراف المعياري لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي بالاعتماد على بيانات الحسابات القديمة لدول مجلس التعاون الخليجي بالأسعار الثابتة (أسعار 1992) بالدولار الأمريكي (أنظر الكتاب الإحصائي إصدار منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. الدوحة - قطر).

جدول رقم (4)
إنتاجية العمل مع قطاع النفط وبدونه لمجموعة من دول مجلس التعاون الخليجي(الإمارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين) للفترة 1981/1980-1991/1990

الانحراف المعياري النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط العام	السنة
			الناتج المحلي الإجمالي (مع قطاع النفط)
34	15.4	45.5	1981/1980
46.6	15.9	34.0	1991/1990
			الناتج المحلي الإجمالي (بدون قطاع النفط)
17.2	3.3	19.3	1981/1980
28.1	5.8	20.6	1991/1990

يتعلق هذا الجزء من الورقة بحركة إنتاجية العمل بين اقتصاديات الدول وقطاعاتها الاقتصادية خلال الفترة 1981/1980 - 1991/1990. ولقد تم احتساب إنتاجية العمل كنسبة القيمة المضافة القطاعية إلى العمالة القطاعية في بداية الفترة ونهايتها. أما القطاعات التي تم تحليلها فهي: الزراعة وصيد السمك، النفط والمحاجر، الصناعة التحويلية، الكهرباء والماء، والتشييد والبناء، التجارة الفنادق والمطاعم، خدمات المال والعقار، المواصلات والاتصالات، الخدمات الحكومية وأخرى، بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويوضح الجدول رقم (5) مستويات متوسط الإنتاجية والانحراف المعياري لمجموعة دول مجلس التعاون الخليجي. ولقد اقتصر التحليل على ثلاث دول هي: دولة البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان. ولم يتم التمكن من إدخال الحصول على المعلومات المطلوبة. كما ولقد تم احتساب القيمة المضافة القطاعية للفترة تحت الدراسة بالأسعار الثابتة (أسعار عام 1995).

ويشير جدول رقم (4) بأن مقارنة إنتاجية العمل للنتاج المحلي الإجمالي مع قطاع النفط وبدون قطاع النفط في الفترة تحت الدراسة. وتبين المقارنة بأنه في الوقت الذي تراجع فيه المتوسط العام لإنتاجية العمل للنتاج المحلي الإجمالي (مع وجود قطاع النفط) يمكن ملاحظة زيادة ولو كانت بشكل طفيف في المتوسط العام لإنتاجية العمل للنتاج المحلي الإجمالي غير النفطي في الفترة 1981/1980-1991/1990. كما ويمكن ملاحظة وجود تقارب أكبر لإنتاجية العمل بين الدول المعنية في عينة الدراسة في حالة النتاج المحلي الإجمالي غير النفطي مقارنة بالنتاج المحلي الإجمالي الذي يتضمن قطاع النفط.

وآخذاً بعين الاعتبار إنتاجية العمل على المستوى القطاعي، يوضح جدول رقم (5) بأن لا توجد هناك مؤشرات واضحة حول درجة التقارب الاقتصادي لمتغير إنتاجية العمل في الفترة تحت الدراسة.

جدول رقم (5)
متوسط إنتاجية العمل والانحراف المعياري بين القطاعات لمجموعة دول مجلس التعاون
الخليجي للعامين 1980/1981-1990-1991

1991/1990			1981/1980			القطاع
الانحراف النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط العام (000)	الانحراف النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط العام (000)	
13.7	1.5	10.9	32.3	3.0	9.2	الزراعة وصيد السمك
74.4	798.8	1072.9	77.3	1139.2	1474.4	النفط والمحاجر
33.2	12.8	38.8	22.5	9.0	39.8	الصناعة التحويلية
617.7	58.4	9.5	70.0	13.5	19.3	الكهرباء والماء
64.1	8.5	13.2	32.4	6.2	19.2	التشييد والبناء
56.4	10.5	18.7	25.9	7.2	27.9	التجارة والمطاعم والفنادق
30.8	7.5	24.2	33.4	7.2	21.6	المواصلات والاتصالات
80.8	75.5	93.4	86.4	49.6	57.4	خدمات المال والعقار
16.8	2.6	15.2	9.3	0.9	9.9	الخدمات الحكومية وأخرى
46.6	15.9	34.0	34.0	15.4	45.5	الناتج المحلي الإجمالي

*بيانات دولة البحرين لعام 1981-1991 بيانات الكويت لعام 1980-1992، وبيانات دولة الإمارات العربية المتحدة 1980-1990.

الخلاصة:

لقد ناقشت الورقة مسألة التقارب الاقتصادي وتم التعرف على درجة التقارب فيما يتعلق بمجموعة من المتغيرات. ويبقى القول بأن التقارب الاقتصادي الحقيقي بين اقتصاديات دول مجلس التعاون مرحلة لا بد من إنجازها قبل الخوض في مسائل التقارب الاقتصادي الأسمى. ولقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي بأن هناك تحديات تواجه دول مجلس التعاون تجاه تحقيق التقارب في الأداء الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بمتغيري إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية. كما أن المهم أن تكون هناك سياسة نشطة لتحقيق هذا التقارب. فعلي سبيل المثال، ينبغي أن تمتلك دول مجلس التعاون سياسة اقتصادية واضحة بحيث يتم توفير الموارد المناسبة للسماح بالدول الأقل حظاً اقتصادياً بالنمو أسرع من الدول الأكثر حظاً. ويبقى القول بأن مقدرة دول المجلس على التقدم مرتبط بشكل أساسي بتحقيق التقارب الحقيقي الاقتصادي.